

دور عملية الانتقال الديمقراطي في تكريس الديمقراطية التشاركية والتمكين الحقوقي

The role of the democratic transition process in consolidating participatory democracy and human rights empowerment



مصطفى ونوغي^{*}،

¹جامعة مولود معمري- تيزي وزو-، (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2022/01/16 تاريخ القبول للنشر: 2022/06/10 تاريخ النشر: 2022/06/30



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول دور عملية الانتقال الديمقراطي كوصفة علاجية للانتقال من الأنظمة التسلطية إلى الأنظمة الديمقراطية، وكيفية تكريس الديمقراطية التشاركية، أين تم الاعتماد على الديمقراطية التشاركية كضامن للانتقال الديمقراطي، ومنها تبلورت فكرة التمكين الحقوقي، كغاية ضرورة لتكريس الانتقال الديمقراطي عن طريق التأسيس لمنطق المواطنة الديمقراطية، التي مفادها إشراك جميع المواطنين في صناعة القرارات السيادية الوطنية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مسار الانتقال الديمقراطي جد متشعب ومعقد، نظرا للمتغيرات المتحركة في العملية الانتقالية، وإن الفعل التواصلي بين أفراد المجتمع أساس لإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي، الهادف إلى التمكين الحقوقي وإثبات المواطنة كركيزة رئيسة لإنجاحه.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي، الديمقراطية التحوارية، التمكين الحقوقي، المواطنة، حقوق الإنسان.

Abstract :

This study seeks to exhibit the role of democratic transition, and the ideal manner to assure a good transition process, in addition, the greatest debate on democracy transition show as a relationship between democracy participatory a tool of transition and the rights empowerment as a ultimate aim of democracy transition process.

Finally; the study concluded that the communicative action between members of society as a basis for the democratic transition success, while the human rights empowerment and proving citizenship as a main pillar to make it a success.

Keywords: Democratic transition, deliberative democracy, rights empowerment, democracy citizenship, human rights.

مقدمة:

تشكل عملية الانتقال الديمقراطي طفرة نوعية في تطور الأنظمة السياسية وتطور النظرية الديمقراطية، في مرحلة تفوق الأنموذج الديمقراطي الغربي على الأنموذج الاشتراكي السوفياتي، مما بلور مجموعة من الأفكار حول دور عملية الانتقال الديمقراطي في تكريس الديمقراطية التشاركية ومنه تحقيق مبدأ التمكين الحقوقي، وذلك بتوفير الآليات اللازمة للوصول السلمي للمشروع الديمقراطي، حيث لعبت الروح التحاورية و التشاركية بين كل الأطراف المشكلة للمجتمع داخل الدولة القطرية، الأساس المعرفي لبناء الانتقال الديمقراطي السلمي والسلس، ومنه بناء النظام الديمقراطي التوافقي، المنبثق عن الإرادة العامة، والمهندس للتمكين الحقوقي، ومن هذا المنطلق سنحاول الإجابة على الإشكالية الآتية :

ما مدى مساهمة عملية الانتقال الديمقراطي في تكريس الديمقراطية التشاركية وضمان مبدأ التمكين الحقوقي ؟

وسنقوم بتقسيم الإشكالية إلى أسئلة فرعية، وهي كالتالي:

- 1- ما المقصود بالانتقال الديمقراطي؟
 - 2- ما مدى مساهمة الفعل الاتصالي في ترقية الديمقراطية التشاركية ؟
 - 3- هل التمكين الحقوقي عزز من مبدأ المواطنة الديمقراطية؟
- وللإجابة على الإشكالية البحثية سنقوم باختبار الفرضيتين الآتيتين كإجابتين مسبقتين للإشكالية:
- 1- كلما انتشرت الديمقراطية التشاركية ساهم ذلك في بناء الانتقال الديمقراطي السلس؟
 - 2- توفر عملية التمكين الحقوقي، تقوي من فرص تكريس المواطنة الديمقراطية.
- ولاختبار الفرضيتين قمنا بتقسيم الدراسة إلى العناصر الآتية:
- 1- المنطلقات الفكرية للانتقال الديمقراطي .
 - 2- الديمقراطية التشاركية ركيزة عملية الانتقال الديمقراطي.
 - 3- التمكين الحقوقي غاية عملية الانتقال الديمقراطي.

وهذا من خلال الاعتماد على منهج تحليل المضمون الذي يناسب تحليل الأدبيات الأكاديمية التي تناولت مفهومي الديمقراطية التحاورية والتمكين الحقوقي وعلاقتها بالانتقال الديمقراطي، كما أن منهج تحليل المضمون يسمح بفحص أدق لمتغيرات الدراسة، كما أن لأي بحث علمي جاد أهداف يسعى للوصول إليها، من خلال الكشف عن الحقائق المرتبطة بانشغالات وقضايا العالقة في المجتمع، أو أهداف علمية أكاديمية تساعد على وضع تصور معين لواقع الظاهرة محل الدراسة ومحاولة التنبؤ بمجموعة من النتائج مستقبلا ، ومنه فموضوع الدراسة يسعى لتبيان مدى أهمية كل من الديمقراطية التحاورية كآلية والتمكين الحقوقي كهدف لمسار الانتقال الديمقراطي، وكذلك فهو بمثابة إضافة علمية للأدبيات التي تناولت موضوع الانتقال الديمقراطي.

المبحث الأول

المنطلقات الفكرية للانتقال الديمقراطي

المطلب الأول: مفهوم الانتقال الديمقراطي

هو علم يهتم بكيفية التغيير من نظام سياسي شمولي أو تسلطي نحو نظام ديمقراطي، انطلاقاً من الاعتراف بحق المواطن في التغيير السياسي وكذلك الاعتراف بمبدأ وجوب التغيير حسب منطق مركزية حقوق المواطنة، فالانتقال الديمقراطي يفترض قطيعة معرفية على مستوى قيم الحكم وقطيعة فعلية على مستوى ممارسة الحكم.

ولقد استعمل المفهوم لأول مرة للتعبير على الانتقال الذي حدث في إسبانيا من الانتقال من النظام التسلطي لـ "فرانكو" Franco"، ثم الانتقال الديمقراطي الذي حدث في أوروبا الشرقية، فالتحول الديمقراطي هو المصطلح الذي استخدم لأول مرة في السياق الإسباني للإشارة إلى الانتقال من نظام الجنرال فرانكو الاستبدادي إلى نظام سياسي ديمقراطي مرغوب فيه تم تعميمه لاحقاً مع الأحداث التي تم إنتاجها في أمريكا اللاتينية، ثم في أوروبا الشرقية في التسعينيات، على الرغم من أنه في الحالة الأخيرة كان يُفضل أحياناً استخدام كلمة "انتقال" فقط، لذا كانت الظاهرة أكثر تعقيداً¹.

ولقد عرّفه صامويل هنتجتون بأنه: "مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة محددة وتقوم في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية²، يمكن الإدلاء بأن الانتقال الديمقراطي هي عملية جد معقدة تؤسس لمنطق الانتقال من الأنظمة التسلطية المرتكزة على سيادة الفرد (ملك، إمبراطور، الحكم الأحادي)، إلى النظام الديمقراطي القائم على سيادة الشعب الذي يمنح الشرعية والمشروعية والمصادقية لمن يحكم.

كما إن الانتقال الديمقراطي كعلم واختصاص جديد في العلوم السياسية وفي السياسة المقارنة، أتى كاستجابة مباشرة لمحاولة فهم طرق سقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، والفرضية الأساسية التي يقوم عليها هذا العلم في بداية التسعينات من القرن الماضي، هي أن التغيير الانتقالي الديمقراطي يقوم بالأساس على تحكم المجتمع في إحداث التغيير لوجود انسداد على مستوى الاتصال بين المواطنين والنظام السياسي.

¹ Elena Simina, Tanasescu, La juridiction constitutionnelle, gardienne des droits dans la transition démocratique, séminaire international (processus constitutionnels et processus démocratiques). Marrakech, le :29/30 Mars 2012, p 2.

² صامويل هنتجتون، دراسة الموجة الثالثة " التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين "، ترجمة د. عبد الوهاب غلوب ، بيروت: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، 1991 ، ص73.

فعلم الانتقال الديمقراطي كعلم تجريبي قائم بالأساس على محاولة مقارنة بين مجموعة من التجارب الناجحة أو الفاشلة في الانتقال الديمقراطي وذاك بالاعتماد على ثلاثة أسئلة كبرى :

1. ما هي طبيعة القيم السياسية التي تنطلق منها عملية الانتقال الديمقراطي ؟،

2. ما هي الفواعل المتحركة في عمليات الانتقال الديمقراطي ؟،

3. ما هي آليات الانتقال نحو الديمقراطية ؟.

وقد تأخذ عملية الانتقال الديمقراطي منحنيين أو نموذجين :

1. تغيير بطريقة سلمية أو عنيفة من طرف المجتمع،

2. وضع آليات تأسيسية لنظام سياسي جديد عن طريق إحداث جمعية منتخبة تمثيلية، لها صلاحية

واحدة هي وضع دستور له القدرة على إحداث انتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي.

ولضمان وجود عملية الانتقال الديمقراطي يجب توفر ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1. ثقافة سياسية ديمقراطية ،

2. مستوى معتبر من التنمية الاقتصادية ،

3. 3-مجتمع مدني قوي يتسم بالاستقلالية المالية والفكرية¹ .

إذا كانت عملية الانتقال إلى الحكم الديمقراطي تحدث نتيجة عوامل عديدة، داخلية وخارجية، يتفاوت تأثيرها من حالة إلى أخرى، فإن طبيعة الفاعلين السياسيين وميزان القوة النسبي بينهم هو الذي يحدد في الغالب طريقة أو أسلوب الانتقال، ومع التسليم بصعوبة تصنيف طرق الانتقال إلى الحكم الديمقراطي نظراً لتعددتها وتداخلها، فإنه من واقع خبرات وتجارب الدول التي شهدت انتقالاً ديمقراطياً خلصت بعض الأدبيات الأكاديمية إلى بلورة أربعة طرق رئيسة للانتقال تختلف مسمياتها من باحث إلى آخر، وهي: الانتقال من أعلى، أي الذي تقوده النخبة الحاكمة أو الجناح الإصلاحي فيها. والانتقال من أسفل، وهو الذي تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام الحاكم أو إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية. والانتقال من خلال التفاوض والمساومة بين الحكم وقوى المعارضة. والانتقال الناجم عن تدخل عسكري خارجي.

الفرع الأول: الانتقال من أعلى (Transition from Above)

هو انتقال تقوده وهندسة القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة. أي أنه انتقال يتم من داخل النظام القائم. وعادة ما تبدأ عملية الانتقال عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلباً على شرعية السلطة، وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار

¹ Samuel, P. Huntington, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, University of Oklahoma Press, Norman, 1991, P111.

في الممارسات التسلطية. وفي بعض الحالات كان للجناح الإصلاحي داخل النخبة الحاكمة دور كبير في عملية الانتقال¹.

ومع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود تباينات بين تجارب الدول التي شهدت انتقالاً ديمقراطياً من أعلى، فإنه يمكن القول: إن عملية الانتقال طبقاً لهذا المسلك غالباً ما تتم بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالتحرك على طريق الانفتاح السياسي، ويكون ذلك مقدمة للانتقال الديمقراطي. وقد تأتي بعد ذلك مرحلة أخرى تتمثل في ترسيخ الديمقراطية. وبصفة عامة، فإنه في ظل حالات الانتقال الديمقراطي من أعلى غالباً ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة، فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف، ومن ثم محدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية الانتقال. ومن بين الدول التي شهدت انتقالاً ديمقراطياً من أعلى: إسبانيا والبرازيل².

الفرع الثاني: الانتقال من أسفل (Transition from Below)

يأخذ هذا النمط للانتقال شكلين رئيسيين:

أولهما، الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك.

و ثانيهما، الانتقال الذي تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية. ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله.

وبصفة عامة، يعكس هذا النمط من الانتقال حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين الحكم وقوى المعارضة لصالح الأخيرة، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة، وتصعد النخبة الحاكمة، وتخلي الجيش عن مساندة النظام التسلطي، ووجود تأييد شعبي واسع للمعارضة. وعادة ما تتوافق قوى وأحزاب المعارضة على خطوات وإجراءات لتأسيس نظام ديمقراطي على أنقاض النظام التسلطي. وقد حدث الانتقال وفقاً لهذا النمط في بلدان عديدة من بينها: البرتغال واليونان والأرجنتين ورومانيا³.

¹ حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: الأطر والآليات: متحصل عليه من الموقع: <https://bit.ly/3th3QcG>

² حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق.

³ عبد الفتاح ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية"؛ على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009، ص ص 31-83.

الفرع الثالث: الانتقال من خلال التفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة (Negotiated Transition)

يحدث الانتقال هنا على أرضية اتفاق أو تعاقد (Pact) يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة. وغالبا ما يأتي ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن كلفة الانفتاح السياسي والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها -أي النخبة الحاكمة- هي أقل من كلفة الاستمرار في السياسات غير الديمقراطية.

وعلى الطرف المقابل، تبدو قوى المعارضة غير قادرة على إطاحة النظام، وبالتالي تجد أنه لا بديل أمامها غير التفاوض والمساومة مع النخبة الحاكمة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية. ويُلاحظ أن المفاوضات والمساومات بين الجانبين جرت في كثير من الحالات على خلفية تظاهرات واحتجاجات شعبية حركتها قوى المعارضة، وممارسات قمعية من جانب السلطة. وقد حدث هذا النمط من الانتقال في بلدان عديدة منها: بولندا وجنوب أفريقيا والسلفادور ونيكاراجوا¹.

الفرع الرابع: الانتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي (Foreign Military Intervention)

غالبا ما ارتبط هذا النمط من الانتقال بحروب وصراعات، تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنات داخلية وإقليمية ودولية. وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز جناح إصلاحية داخله، وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية. وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأميركية في كل من جرينادا وبنما في ثمانينيات القرن الماضي، أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد أفغانستان في عام 2001، وضد العراق في عام 2003².

وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية، ووضع حد لحرب أهلية طاحنة... إلخ. ويُلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيس أو المبدئي، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى

¹ عبد الفتاح ماضي، المرجع السابق، ص 83.

² المرجع نفسه، ص 85.

وإذا كان الانتقال الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجي قد نجح في بعض الحالات كما هو الحال في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة أحدثها أفغانستان والعراق. وقد اهتمت دراسات عديدة بتفسير ظاهرة فشل التدخل العسكري الأجنبي في تحقيق الانتقال الديمقراطي في عديد من الدول¹.

وبصفة عامة فقد أكدت خبرات وتجارب الانتقال الديمقراطي على أن طريقة الانتقال تؤثر على نوعية أو طبيعة النظام الديمقراطي الوليد، وعلى فرص واحتمالات استمراره وترسخه في مرحلة ما بعد الانتقال، حيث أن الانتقال السلس والسلمي الذي يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة، أو من خلال التفاوض بين الحكم والمعارضة، أو بعيد إطاحة النظام بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية سلمية غالبا ما يكون مصحوبا بدرجة أعلى من الديمقراطية، وفرص أفضل لاستمرار وترسخ النظام الديمقراطي الناشئ. وبالمقابل، فإن الانتقال العنيف يكون في الغالب مقرونا بدرجات أدنى من الديمقراطية، وفرص أقل لاستمرارية النظام الديمقراطي واستقراره، بل إنه تزداد في مثل هذه الحالة احتمالات الارتداد إلى شكل من أشكال التسلطية، أو وقوع البلاد في صراع داخلي أو حرب أهلية. أما الانتقال الناجم عن التدخل العسكري الخارجي فقد نجح في حالات قليلة، وفشل في حالات أخرى كثيرة. وقد كان لكل من النجاح والفشل ظروف ومعطيات خاصة.

من الطرح السابق نستخلص أن علم الانتقال الديمقراطي كعلم جديد جاء ليواكب ما حدث في مجال العلاقات الدولية، أي نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، وانفراد النمط الديمقراطي الغربي في إدارة مرحلة ما بعد الحرب، خاصة مع موجات الفقر والحرمان التي كانت تعيشها شعوب الدول الموالية للمعسكر الشرقي السوفييتي، كما أن موجات التحرر في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية سمحت بانتفاضة الشعوب التي عاشت سنين طويلة تحت مظلة الاستبداد والعبودية، فأبّت ذلك وهو ما حصل في دول جنوب المتوسط، فيما يسمى بالربيع العربي في كل من تونس، مصر وليبيا، رغم الانفلات الأمني وموجات العنف التي صاحبت هذا الانتقال الذي لا يزال يكتنفه الغموض، وقد نقر بنجاح التجربة التونسية نسبيا والفشل الذريع للتجربة الليبية، في ظل غياب أي إرهاب لتقويض الانزلاق الأمني الذي تعيشه.

المطلب الثاني: الانتقال الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة

لعملية الانتقال الديمقراطي صلة وثيقة بمجموعة من المفاهيم ذات العلاقة العضوية، التي تفسر البناء الوظيفي لمسار الانتقال الديمقراطي.

الفرع الأول: الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي

يستعمل مفهوم الانتقال الديمقراطي أحيانا وتارة يستعمل مصطلح التحول الديمقراطي في مقابل كلمة "Transition" التي تعني الانتقال والمرور من حالة أو مكان معين إلى غيره، فالانتقال الديمقراطي يرتبط

¹ - المرجع السابق، ص 86.

بتأسيس القناعة لدى السلطة الحاكمة نتيجة لأوضاع متأزمة وفشلها في ضبط المطالبة القوية بالتغيير، كما لدى عموم الشعب بفضل توعية نخبه ومتفقيه بضرورة إقامة الديمقراطية بديلاً لحكم الغلبة والوصاية لفرد أو لقلة على الشعب، مما يفضي إلى انفتاح سياسي يسمح بتنامي مطالب التغيير التي تدفع السلطة القائمة إلى القبول بتعاقد مجتمعي والاحتكام لشرعية دستور ديمقراطي، ومن هنا تنطلق عملية التحول الديمقراطي التي تتعلق بترسيخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة المجتمع وممارسة المؤسسات الرسمية¹.

والانتقال إلى الديمقراطية يطرح من الناحية العملية أحد اختارين، إما التدرج وذلك بالعمل على إفساح المجال للقوي الديمقراطية في المجتمع لتنمو وتترسخ وتهيمن، ومن ثم القيام بدمقرطة الدولة والانتقال بها إلى دولة مؤسسات حقيقية مع ما يتطلبه ذلك من فصل بين السلطات وإطلاق الحريات وحقوق المواطنة واستقلال القضاء.....، وإما سلوك آخر غير سلوك التدرج وهو حمل الحاكم على التنازل تحت ضغط القوي الديمقراطية، وإما إزاحته عن طريق تلك القوي الديمقراطية نفسها، وعادة لا تتمكن هذه القوي من تحقيق ذلك إلا إذا تحولت إلى قوي ثورية أو قوي غير منظمة في صورة تحرك جماهيري هائج أو عصيان مدني، فالانتقال الديمقراطي يعيد النظر في مفهوم الثورة حيث يبقى على معني الثورة ومضمونها في تصوره للهدف الديمقراطي².

فعملية "الانتقال" "Transition" "يقصد منها عملية الانتقال من حالة الاستبداد إلى حالة المشاركة السياسية الفعالة من قبل الشعب، والمصطلح الثاني "التحول" "Transformation"، وهو يعني الاستمرارية بشكل عام في الممارسة، والتحول ضمن مسار واضح إلى مزيد من الديمقراطية، فعملية التحول عملية مستمرة تأتي بعد الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي.

والتحول الديمقراطي يقوم على فكرة الانتقال إلى الديمقراطية، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولاً ديمقراطياً يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، فاللحظة التاريخية هي لحظة الانتقال من نظام حكم الفرد أو القلة إلى نظام حكم ديمقراطي.

الفرع الثاني: الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي

تميز الدراسات التي تتناول موضوع الديمقراطية بين عمليات الانتقال الديمقراطي من جانب والترسيخ الديمقراطي من جانب آخر، فحدوث الانتقال الديمقراطي أمر واستمرار وتعزيز الديمقراطية أمر آخر تماماً، لذلك نجد أن مفهوم الترسخ الديمقراطي حظي باهتمام كبير في الدراسات المعاصرة للديمقراطية باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي، واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي من ناحية وبداية مرحلة الرسوخ

¹ علي خليفة، الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، بيروت: مركز الدراسات العربية، 2000، ص ص 26-28.

² فاطمة، مسعيد، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية "نماذج مختارة"، دفاثر السياسة والقانون، أبريل 2011، ص ص 215، 216.

مؤكدّة على أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود¹.

ويشير مفهوم الترسّخ الديمقراطي في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، قادر على الاستمرار، ويجسد قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها بشكل حقيقي وفعال.

المطلب الثالث: الثالث المقدس لعملية الانتقال الديمقراطي

تسعى عملية الانتقال الديمقراطي إلى تحقيق وتجسيد مجموعة من المبادئ انطلاقاً من تكريس قدسية محاورها وركائزها القيمة عبر مجموعة من المراحل المتباعدة والمتكاملة:

الفرع الأول: العدالة Justice

يعود النقاش حول مفهوم العدالة إلى كتابات فلاسفة اليونان ، وفي مقدمتهم "أفلاطون" "Platon" في كتابه الجمهورية Republic، ضيف إلى ذلك اهتمام الفيلسوف "ثراسيماخوس" "Thrasymachus"، الذي قال بأن الدليل المشهور للعدالة يكمن: "في قدرة القادة على منح الحقوق لشعوبهم"، وكما عبر سقراط على مفهوم العدالة، انطلاقاً من الذات المكونة للأفراد في أبعادها الثلاثة: الجسد (الجانب الفيزيولوجي)، الروح (جانب الشجاعة) والعقل (الذكاء والعقلانية)، وأن منطق تكريس العدالة في المجتمع يجب أن يبنى على الإيمان بقدرة الأفراد على العطاء، وعلى المجتمع أن يكافئهم بقدر أدائهم السياسي².

أما فيما يخص العصر الحديث، فأروع ما كتب حول العدالة تم انجازه من طرف المفكر والأكاديمي الأمريكي "جون رولس" "John Rawls" في مؤلفه "نظرية العدالة" "Theory of justice" (1971)، أين قام برسم معالم العدالة المحققة وذلك بالتطرق إلى أدق التفاصيل المتعلقة بمفهوم العدالة، كالعدالة الاجتماعية، والسياسة التربوية وصولاً إلى الطاعة المدنية L'obéissance civile، فكان هذا الانجاز بمثابة ميثاق للديمقراطية الاجتماعية بنقاط قوتها وضعفها .

ولقد عرف جون رولس العدالة بأنها: "الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، مثل الحقيقة وما شبهها من أنماط التفكير، والتي يجب أن تراجع باستمرار لتتلاءم مع التغييرات الاجتماعية"³.

¹ - شريف حسن، البوشي، الانتقال الديمقراطي الأسس والآليات، مجلة دراسات سياسية، أكتوبر 2019، ص ص 14-25.

² Gregory, M.scott , political sciences, foundations for a fifth millennium, new jersey: prentice upper saddle river, 1997, p63.

³ John, Rawls, Théorie de la justice. trad :Catherine Audard .Paris: édition du seuil, 1997, p29

كما أن مفهوم العدالة يعبر عن حاجة الجماعة إلى تجسيد حقوقها عن طريق التمكين، ولكن أيضا إيمان الجماعة بها لكي يتسنى لهم الدفاع عنها من أجل تحقيق "الشراكة الاجتماعية" "coopération sociale"، والإبقاء على امتيازات تلك الشراكة¹.

ولقد بنى الكاتب نظرية العدالة على أن العدالة الاجتماعية La justice social هو الهدف الأسمى لمفهوم العدالة، لأن ما دام المؤسسات الاجتماعية من صنع الأفراد، فعلى هذه المؤسسات خدمة المصالح العامة للمجتمع، وأن كل المؤسسات الدولاتية سواء سياسية، اقتصادية أو ثقافية عليها المساهمة في رسم معالم الشراكة الاجتماعية، دون إقصاء أي طرف في تنمية المجتمع.

وقد استوحى جون رولس منطقته الفكري إزاء قضية العدالة من أعمال رواد العقل التنويري أو الفلسفة التنويرية "جون لوك"، "جون جاك روسو" و"إيمانويل كانط"، الذين اهتموا إلى ضرورة بناء الدولة على أساس "العقد الاجتماعي" "Contract social"، وأن المواطنين في الدولة هم من يملكون اختيار من يحكمهم ومن هو الحريص على تحقيق مصالحهم.

وجسد رولس نظريته اتجاه مسألة العدالة في مبدئين هما :

1. كل شخص يجب أن يملك حق المساواة في النسق المنظم للحريات، مع ضمان مبدأ المساواة لكل المنسجمين تحت لواء النسق أي بالمساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص.

2. اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، يجب أن تنظم بطريقة عقلانية لتمكين وحماية حقوق الجميع، خاصة ما تعلق بالوظائف التي يجب أن تمنح للجميع، لإثبات جدارتهم في المجتمع¹.

وباعتبار موضوع الدراسة يتمحور حول الانتقال الديمقراطية، يجدر الإشارة إلى العدالة الانتقالية كفكرة ومسار لا بد منه في عملية الانتقال من الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية، خاصة وأنها تعتمد على مبدأ المساءلة وجبر الضرر للمنتهكة حقوقهم وتعترف بكرامتهم كمواطنين كاملي الحقوق، ومن أبرز أهداف العدالة الانتقالية ما يلي:

1. إنشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة واستعادة الثقة في تلك المؤسسات.
2. جعل الوصول إلى العدالة ممكناً للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع في أعقاب الانتهاكات.
3. ضمان أن النساء والمجموعات المهمشة تلعب دوراً فعالاً في السعي لتحقيق مجتمع عادل.
4. احترام سيادة القانون.
5. تسهيل عمليات السلام، وتعزيز حل دائم للصراعات.
6. إقامة أساس لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع والتهميش.

¹ Op.cit,p31

7. دفع قضية المصالحة.

انطلاقاً من الأهداف الواحة للعدالة الانتقالية، فهي بمثابة تحدي ورهان حقيقيين لعملية الانتقال الديمقراطي، لأن غايتها الاسمي هي تحقيق كرامة الإنسان وضمان العيش الكريم له في كنف العدالة الاجتماعية¹.

فالعدالة كفكرة معيارية، هادفة إلى تحقيق المساواة في الفرص بين أفراد المجتمع، ومنه تجسيد الشراكة الاجتماعية الممهدة للعدالة الاجتماعية، تكرر لقداسة التمكين والحماية في أن واحد، وكل ذلك يصب في خدمة الصالح العام.

الفرع الثاني: الحرية Freedom

يشكل مفهوم الحرية أحد المفاهيم الفلسفية المثيرة للجدل، لطبيعته النسبية في إدراك مدلوله، فمنذ أن خلق الإنسان على وجه الأرض وهو يسعى تحقيق وتجسيد ذاته انطلاقاً من التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، وهذا ما جعل الحرية رحلة يتفقد فيها الإنسان عبر الصيرورة التاريخية، كما سعى الإنسان إلى التخلص من الإسترقاق Bondage، في عصر استعباد الإنسان لأخيه الإنسان، وخير دليل على ذلك قضية الميز العنصري بين البيض والزنج في الولايات المتحدة الأمريكية، ونظام الابارتيد في جنوب إفريقيا .

فالحرية بمثابة المفهوم المبهر لتصورات البشر، إذ الكل يطمح إليها ويسعى إلى إيجاد مكانة فيها، فمفهوم الحرية تطور وتغير مدلوله في الوقت الحالي، إذ أنها اشتملت على مجموعة من القيم التي تحكم قواعد المجتمع، فحرية الفرد أضحت مرتبطة بحرية الآخر، فهي إذا ليست قائمة على الإرادة المطلقة للفرد دون مراعاة الآخر، وهو ما جعلها تنقسم على نوعين:

1. الحرية الايجابية : وهي قيام المواطن بممارسة حرياته بما يسدل خدمة نافعة للمجتمع، ولا يخل بالقواعد العامة وأبجديات التعامل الاجتماعي.

2. الحريات السلبية : وهي ممارسة المواطن لحرياته دون مراعاة مسؤولياته و واجباته اتجاه الوطن، أي القيام بتصرفات غير مسؤولة وتخل بالقواعد المنظمة للمجتمع.

إلى ذلك فإن الحرية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظام الديمقراطي، إذ لا يمكننا تصور تمتع المواطن بطعم الحرية في دولة ديكتاتورية، فقواعد النظام الديمقراطي هي الوحيدة الكفيلة بتجسيد مبدأ الحرية الايجابية، والتي من خلالها يستمد النظام قوته ويضمن استمرار يته².

¹ - عفيفة، المناعي، العدالة الانتقالية في تونس: المسار المنقوص، ورقة بحثية مقدمة لمبادرة الإصلاح العربي، 2013، ص ص 04 - 08، متحصل عليه من الموقع: <https://www.arab-reform.net>

² Alexander ,Wendet, social theory of international politics .London: oup ,2007,pp 154-158.

فالحرية كأحد النقاط المرجعية لقياس مؤشر ديمقراطية الأنظمة، تساهم في بلورة الفكر المنفتح على الآخر، وتنتشر السلام بين هذه الأنظمة انطلاقاً من الطرح الكانطي القائل بفكرة أن الأنظمة الديمقراطية لا تتصارع فيما بينها.

الفرع الثالث: المساواة Equality

حمل عصر الديمقراطيات المعاصرة، موجة من القيم والمبادئ القوية الطرح والمرجوة التحقيق، ولعل مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع من أبرز المبادئ، فالمواطن بطبيعته يعيش في كنف الجماعة وهو جزء مكمل لها، يتفاعل معها ويتقاسم إيجابيات وسلبيات المجتمع، فالمسؤولية الملقاة على الفرد هي تلك التي ينظمها القانون والقيم الاجتماعية، ولكي يتجسد مبدأ المساواة فيجب أن تتوفر الشروط الآتية :

- تمكين السلطة الحاكمة المواطن من الحقوق والحريات المختلفة.
 - المساواة والتكافؤ في الفرص بين التشكيلات الممثلة للمجتمع.
 - قدسية وأمانة حق كل مواطن في تقلد المناصب العليا في الدولة تحت مبدأ الكفاءة لا المحسوبية.
- إن توفر الشروط التي سلف ذكرها، تمكن النظام الديمقراطي من الحفاظ على صحوته، وذلك بتجديد البناء الديمقراطي وفقاً للتغيرات السائدة في المناخ العالمي، ومنه المساواة تجسد حق الأفراد في الطموح المشروع الهادف إلى إعلاء صوت أممهم، والحفاظ على المكتسبات الموروثة عن العقل الاجتماعي الديمقراطي، وهو ما تهدف إليه الدول المتقدمة، تتقدمها مجموعة الدول الاسكندنافية على رأسها النرويج والسويد.

فمبدأ المساواة لا يعني أنه مطلق في المجتمع، فعدم وجود النقيض الإيجابي هو إجحاف وخطر على المجتمع، فعلى سبيل المثال المساواة في فرص العمل، لا يعني المساواة في الجزاء، فالأداء الوظيفي للعمال يختلف باختلاف المؤهلات والممارسة، فالذي يقدم أكبر قدر ممكن من الخدمة للمجتمع، له الحق في أكبر قدر من الجزاء والعكس صحيح، لأن إذا ما تساوى كل المواطنين في الجزاء فهذا يقوض من العزيمة للزمرة النشيطة، ولكن في حالة المكافأة بما يناسب الخدمة المقدمة، ينتج روح المنافسة بين أفراد المجتمع مما يعود بالفائدة على المجتمع والمصلحة العامة.

من خلال تطرقنا للثالث المقدس للديمقراطية والمتمثلة في العدالة، الحرية والمساواة، يمكن الإدلاء بأن هناك علاقة تكامل وترابط بين المفاهيم الثلاثة سواء في المحتوى أو المغزى والهدف، فكلما كان الارتباط وثيقاً كلما ساعد ذلك على بناء قواعد وأسس الديمقراطية والرقى بها عن طريق تجذيرها في العقل الاجتماعي للدول.

المبحث الثاني

الديمقراطية التشاركية ركيزة عملية الانتقال الديمقراطي

المطلب الأول: ماهية الديمقراطية التشاركية

تعتبر الديمقراطية التشاركية ركيزة عملية الانتقال الديمقراطي، مما لها من تواصل مباشر بين الحاكم والمحكوم، ولقد ارتبط المفهوم بالأطروحات النقدية للمدرسة الاجتماعية الألمانية (فرانكفورت) التي اكتسبت مكانة عالية في البناءات النظرية للمفهوم الديمقراطي عامة، وعملية الانتقال من الأنظمة السياسية الشمولية إلى الأنظمة السياسية الديمقراطية، حيث عرفت المدرسة الألمانية بكوكبة من المنظرين والمفكرين الذين تناوبوا على صناعة مجد المدرسة منذ نشأتها سنة 1923 ومنهم : ماركس هوركايمر، تيودور أدورنو، هيربرت ماركوز ويورغن هابرماس، ولقد إنطلق هؤلاء المنظرين من فكرة "كارل ماركس" القائلة أن الفكر النقدي لا يمكن أن يكون معزولا أو مفصولا عن الواقع وعن السياق التاريخي، فالإنسان ليس أكثر من تصور عند الفلاسفة المثاليين¹، هذا الأمر جعل من النظرية النقدية تحوم حول جملة من الاستقصاءات الضرورية لبناء فلسفة متنوعة ومتحركة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

(أ) دحض الكلية النظرية،

(ب) دحض العقل الأدوات،

(ت) دحض الوضعية الضيقة والفلسفة التحليلية².

كما أن النظرية النقدية في بنيتها الفكرية ترفض الفصل بين النظرية والممارسة في تحليل ودراسة الظواهر الاجتماعية، وتتنظر إلى الإنسان باعتباره المنتج الحقيقي لسائر أنماط الحياة وأساس تفسير كل التحولات التاريخية في المجتمع، ويعتبر رفض النظرية النقدية لتسلط الفكر أو المشروع الثقافي الغربي، واعتبرت الأنموذج العقلاني هو الذي يجب أن يسود الفكر الإنساني السمة البارزة للمدرسة النقدية لفرانكفورت³.

ومن جهة أخرى فإن فلاسفة النظرية النقدية لفرانكفورت ظهر تفكيرهم في مسألة العقل والعقلانية من ملاحظة أساسية وهي أن الأنوار ENLIGHTENMENT التي كان هدفها يتمثل في تحرير الإنسان من العبودية، لم تكن بالنجاح نظرا لتكريس علاقات القوة المبنية على الخضوع وإقصاء الحرية⁴.

¹ Andrew, Lanklater, The changing contours of critical international relations theory .in: Richard wy jones, Critical theory and world politics .London: Rotledge, 2004, p 42.

² سليمان خالد، المخادمة، "نقد ماركس هوركهايمر للايديولوجيا"، الكويت: المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع 70، 2003، ص 90.

³ فتحي، التريكي، رشيدة، التريكي، فلسفة الحداثة، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1992، ص 71.

⁴ محمد نورالدين، افاية، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة: نموذج هابرماس، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1991، ص 30.

ولقد تطورت النظرية النقدية كفلسفة اجتماعية من خلال نقدها للنظام الاجتماعي القائم وكشف جوانب الخلل فيه ورفضه إذا كان سلبيا لا يخدم تطور المجتمع ورفقيه، والأكثر من ذلك فإنها رافعة لأجل بناء المجتمع مع الحفاظ على الهوية والمثل المجتمعية المتوارثة، على نقيض النظرية الليبرالية والواقعية الجديدة التي تركزان على تعظيم المنفعة.

فالنظرية النقدية المجتمعية ترى أن هوية الدولة وتحديد لهايتها أحد أبرز مؤشرات عملية الانتقال الديمقراطي، لذلك فإن فهم الهويات جانب محوري لفهم الدولة، والأكثر من ذلك فهم معالم السياسة الدولية، فالهوية تؤثر بقوة في المصالح والأفضليات، حيث أن هوية الدولة تعكس أولوياتها وأفعالها القادمة¹.

وبناء على ما سبق يمكن القول بان هناك افتراضان أساسيان للبنائية الاجتماعية :

(أ) تحديد هياكل التجمعات البشرية من خلال الأفكار المشتركة، وليس من خلال القوى المادية.

(ب) تتشكل مصالح وهويات الفواعل في المجتمع من قبل هذه الأفكار، ولا تمنح من الخارج.

وفي هذا الصدد يؤكد "اونف" على أهمية دور الخطاب السياسي الديمقراطي في تكوين الهوية المجتمعية، حيث يعتبر القول أو الخطاب بأنه فعل له ثلاثة أنواع² : أولها خطاب الأفعال الإخبارية INSTRUCTION، وثانيها خطاب الأفعال التوجيهية DIRECTING، وثالثها خطاب الأفعال الإلزامية COMMITTING، إذ يلعب كل نوع منها وظيفة مختلفة، وبناء على ذلك تتشكل فئتان من القواعد : القواعد التأسيسية والقواعد التنظيمية، فالأولى أداة البناء الاجتماعي، والثانية أداة الضبط الاجتماعي، والفاعلون يمكنهم تحديد الطرق التي تعيد فرض القواعد على الآخرين فيما يفعلونه ويقولونه على المستوى الداخلي (الدولة) وعلى المستوى الدولي، ومنه فالدولة في إطار حركة مستمرة من تشكيل القواعد للمؤسسات وصياغة المؤسسات للقواعد³.

ومنه فالبنية الفكرية لمدرسة فرانكفورت قائمة على ضرورة الحفاظ على الخصوصية والهوية الوطنية للدولة القطرية، وأن عملية التغيير في الركائز الاجتماعية من نظام حكم والقوانين التي تسيير بها العلاقات الاجتماعية هو شأن داخلي لجميع أفراد المجتمع .

المطلب الثاني: الفعل الاتصالي عماد عملية الانتقال الديمقراطي

تشكل النزعة الاتصالية ركيزة عملية الانتقال الديمقراطي بين الشرائح المشكلة للجسد الاجتماعي، حيث قدم المفكر "يورغن هابرماس" Jurgen Habermas ، نظريته المعنونة بالنظرية النقدية التواصلية، أين

¹ السيد، صدقي عابدين، " تحليل العلاقات الدولية من منظور بنائي"، جامعة القاهرة : مجلة النهضة ، ع1، أكتوبر 1999، ص 149.

² - Alexander ,Wendet, op cit ,pp 160.

³ - السيد، صدقي عابدين، مرجع سالف الذكر، ص 149.

تميز مشروعه الفلسفي بطرح نظرية خاصة في التطور الاجتماعي تعطي الأولوية لتطور الأنساق المعيارية، وإبراز كل نسق معياري لكل مرحلة يمر بها المجتمع في تشكيل مؤسساته السياسية والقانونية، وذلك كبديل للأولوية التي أعطتها المادية التاريخية للبناء التحتي الاقتصادي في تشكيل البناء الفوقي، ويقصد هابرماس بذلك تقديم اعتقاد مفاده أن للمعايير والعلاقات الاجتماعية منطقاً خاصاً في التطور مستقبلاً عن مستويات التطور الاقتصادي التي تمر بها المجتمعات¹.

ويهدف مشروع "هابرماس" إلى تقديم تصور بديل للعقلانية الجامدة التي تسير وفق نسق مغلق، والذي ينتج دائماً عقلانية أدانيه، والبديل حسبه هو نموذج العقلانية التواصلية التي تعتمد على مفهوم العقل التواصلية المؤسس للديمقراطية التحوارية والتشاركية المنتجة للثقة بين الحاكم والمحكوم، وهو رد مباشر على مفكري ما بعد الحداثة، الذين اعتبروا أن مشروع الحداثة قد فشل، ولكن في نظر هابرماس لم ينجز بعد، ورافع على ضرورة إعادة الثقة لمشروع الحداثة عن طريق الكشف على حادثة أخرى تعتمد على مفهوم العقل التواصلية الذي من شأنه أن يعمل على زيادة العقلنة الاجتماعية في مجال الأخلاق والقانون ويشجع على ظهور تنظيمات ديمقراطية وقوانين وضعية فعالة².

ولقد جسد هابرماس النظرية النقدية التواصلية في العمل الذي قدمه تحت عنوان: **نظرية فعل التواصل "The Theory of Communicative Action"**، سنة 1984، أين قدم أطروحة صعبة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1. دعا هابرماس إلى ضرورة التحرير يعني بها الفلسفة مما يدعوه بفلسفة الوعي، التي ترى العلاقة بين اللغة والفعل كالعلاقة بين الذات والموضوع والتي تعتبر أساس التنشئة والثقافة السياسية الديمقراطية، وحصر رؤية العالم على هذا النحو سيجعلها أسير للعقل الاداتي وللنزعة التشاؤمية التي خيمت على "ادورنو" وبطريقة مختلفة على "ماكس فيبر"، فالخلاص والانعقاد لا يمكن أن يأتيا من هذا الموقف.
2. المرحلة الثانية يلخصها "ديفيد راسمسن" David Rasmussen "بوضوح على النحو التالي : يمكن أن يتخذ الفعل صورتين، الفعل الاستراتيجي وفعل التواصل، فالأول يتضمن الفعل الغائي العقلاني، في حين أن فعل التواصل هو ذلك الفعل الذي يسعى للوصول إلى الفهم الصحيح للظواهر الاجتماعية.
3. يترتب على إعطاء فعل التواصل الأولوية في عملية الانتقال الديمقراطي أمرين:

أ) العقلانية ليست ضرباً من الخيال، وإنما هي موجودة في لغتنا ذاتها، وخاصيتها الأهم، وهي تلك التي يركز عليها هابرماس في حوار مفكري ما بعد الحداثة، كما تستلزم هذه العقلانية نسقاً اجتماعياً

¹ محمد نورالدين، افابية، مرجع سالف الذكر، ص 32.

² عمر، كورش، "يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية"، بيروت: مجلة المستقبل، جويلية 2005، ص 20.

ديمقراطيا يشمل الجميع ولا يستبعد أحدا، هدفه ليس الهيمنة بل الوصول إلى التفاهم وبناء السلم والأمن المجتمعيين، انطلاقا من منطق يجعل من الفرد والجماعة مبدئين أساسيين، لا يجوز مقابلتهما ضديا، بل يجب النظر إليهما بوصفهما ثنائية أصلية في الديمقراطية، وبهذا تجاوز هابرماس الفكرين: الليبرالي الذي يعطي من شأن الفرد على حساب الجماعة، والماركسي الذي يرفع من قيمة الجماعة على حساب الفرد، ويشترط القبول بمبادئ المساواة والاستقلالية، بوصفها مبادئ مؤسسة للمجتمع الديمقراطي.

ب) فكرة الأخلاق الكلية، وهي فكرة مفادها التفكير في بلورة وإنتاج نظام أخلاقي ينطبق على جميع البشر، بشتى مشاربهم الحضارية وأنماط حياتهم¹، ويتم التوصل إلى هذه الفكرة في نظر هابرماس عبر نقاش عقلاني، تبحث فيها نتائج كل معيار من تلك المعايير الأخلاقية انطلاقا من خاصيته الكلية، ومنه سعى هابرماس إلى إنقاذ مشروع الحداثة، لأن هذه الفكرة تستدعي قيام النظام الأخلاقي على أساس عقلاني والذي يتخذ من وسيلة الإقناع السبيل الأمثل، على غرار فكرة ما بعد الحداثة التي تتخذ من القوة والقهر طريقة في تمرير وتبرير مشروعها.

وانطلاقا من النظرية التواصلية لهابرماس، فإن السلوك الديمقراطي التعاوني الذي عبر عنه بالديمقراطية التحوارية هي الأساسي الفكري لبناء عملية الانتقال من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي، ومادام السلوك مقترن بالفرد، فلكل فرد "ذات" فريدة تتكون نتيجة تفاعله مع البيئة، والفرد يكتسب عن طريق خبراته واستجاباته لهذه الخبرات اتجاهات تحديد نوع سلوكه اتجاه المواقف التي يتعامل معها، والتفاعل لا يعني مجرد تأثر الفرد بما يتعرض له، وإنما يعني أنه "فعال"، وأن نشاطه له طابعه المميز، وأن شخصية الفرد هي مزيج بين عناصره تكوينه الموروثة وعناصر خبراته المكتسبة، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تكون لفردين نفس الشخصية، إذ لا بد أن يختلفا في بعض عناصر الوراثة والخبرة، هذا فضلا عن أن التفاعل بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية يتم بصورة مختلفة²، كما أن السلوك الذي يمارسه الفرد في حياته اليومية ليس تلقائي، وإنما هو نتيجة لدوافع نفسية وبيولوجية مرسخة في ذاتية الفرد وهي:

أ) الذي يدفع الفرد إلى السلوك هي حاجات أساسية معينة تولد توترات تزول بإشباع الحاجة.

ب) الكائن الحي يحاول جاهدا باستمرار أن ينفس عن التوترات التي يحس بها ويستعيد توازنه الداخلي.

¹ إيان، كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، تر: محمد حسين غلوم، الكويت: علم المعرفة، 1999، ص ص 309-310.

² جوردن هنري، "السلوك الديمقراطي"، في: العلاقات الإنسانية الديمقراطية، تر: إبراهيم حافظ، القاهرة: المكتبة الانجلوسكسونية، 1964، ص 35.

ت) للإنسان فضول لا يشبع، ورغبة في التعلم واستكشاف المجهول، وهذه الرغبة الأخيرة تفسر ابتعاده المستمر عن التوازن ثم عودته إليه، وذلك بناء لتولد التوترات أو زوالها¹.

مما سبق يمكن القول أن النظرية النقدية التواصلية لصاحبها **يورغن هابرماس**، تؤمن بنتاج الفعل البشري وتخدم غايات هذا الفعل، وهي بشكل أساسي أداة لتحقيق حرية أكبر للبشر في نظام ديمقراطي ينبثق من الهوية والخصوصية المجتمعية لا من الإملاءات الخارجية، وتتضمن أيضا تطويرا لأعمال **ماركس** الأولى، بتحويل التركيز على العمل نحو التركيز على اللغة والتواصل أي أن الحوار والنقاش هما ركزتين لبناء التوافق في الرؤى حول نوع النظام السياسي الذي يصلح للدولة في عملية الانتقال الديمقراطي، مما أنتج نقاش جديد في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، مغزاه إعادة النظر في البناءات الاجتماعية للدول وهدفها بناء الدولة الحديثة التي تؤمن بكل شرائح المجتمع ومنه إعلاء صوت المواطنة العالمية.

وتكمن قوة نظرية فرانكفورت في بناء عملية الانتقال الديمقراطي من مبدأ مهم، وهو الإقرار بحق كل الأفراد في بناء النظام السياسي أثناء عملية الانتقال من النظام التسلسلي إلى النظام الديمقراطي، عن طريق إشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار الوطني، والأخذ باقتراحاته البناءة المستمد من رحم المطالب الشعبية خاصة الفئات الضعيفة منها.

المبحث الثالث

التمكين الحقوقي غاية عملية الانتقال الديمقراطي

المطلب الأول: مفهوم التمكين الحقوقي

ما دام الحق مصلحة يقرها ويحميها القانون، فإن منطق التمكين الحقوقي ينطلق من فهم علاقة القانون الوضعي من تشريعات وقوانين، بحياة المواطن في الدولة، ولقد أفرزت العلاقة العضوية بين الحاكم والمحكوم مجموعة من القوانين التنظيمية لحقوق وواجبات المواطنين، بداية من الماغنا كارتا ببريطانيا عام 1215م، مروراً بالثورة الفرنسية عام 1789م، وصولاً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والذي تطور في مؤتمر طهران عام 1966م الذي قسم حقوق الإنسان إلى العهدين الدوليين لحقوق الإنسان (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

ولقد عرفت حقوق إنسان ثورة معرفية مع برنامج عمل فيينا لعام 1993، الذي أقر بعالمية حقوق الإنسان غير القابلة لا للتجزئة ولا للاستثناء ولا حتى للانتقاء، وأصبحت حقوق الإنسان إلزامية، وبموجبها تتحرك الجماعة الدولية وتتدخل تحت مظلة التدخل الإنساني في أي انتهاك صارخ لحقوق الإنسان².

¹ جوردن هنري، المرجع نفسه، ص ص 43-44.

² Adrew, Linklater, op.cit 15-21.

وانطلاقاً من هذا المسار الذي عرفته حقوق الإنسان في الأدبيات الغربية، فإن تفوق النموذج الديمقراطي يستوجب توفير حقوق الإنسان للأفراد، مع ضرورة الارتقاء بهم إلى المواطنة الديمقراطية التي تضمن لهم مختلف الحقوق والواجبات خدمة للدولة الوطنية والصالح العام.

وفي إطار التمكين الحقوقي، برزت مدرسة ابريستويث البريطانية في ثمانينات القرن الماضي مع كوكبة من المفكرين الأكاديميين من بينهم اندراو لانكلايتير وكين بوث وستيف سميث Andrew Linklater, Ken Booth, Steve Smith¹، هؤلاء المفكرين أبدعوا في مجالات بحثهم بنظرة نقدية قوية، حيث أخذوا على عاتقهم مسؤولية تطوير المجالات الإنسانية بما يتماشى مع ترقية وتطوير حقوق الإنسان، والسعي إلى بناء المواطنة العالمية، المبنية على احترام وتقدير كرامة الإنسان دون النظر إلى المشارب الحضارية التي ينتمي إليها ولا إلى لون بشرته، ولكن رأوا أن الدولة الحديثة من واجبها أن تمكنه من حقوقه المختلفة ثم تحاسبه على واجباته في إطار بناء المواطنة المسؤولة.

كما أن المدرسة اهتمت بكيفية بناء الولاء الوطني للدولة الحديثة وأقرت بأن لا مناص من تكريس دولة الحق والقانون، إذا أرادت الدول الحفاظ على استقرارها وأمنها، والأكثر من ذلك الاهتمام بتنشئة النشء على هذه الفلسفة، لضمان خدمة المواطن لدولته، وبعبارة أخرى وعطاء تنشأ الرابطة الانتمائية ومنه التقليل من حدوث أي اضطرابات داخلية، تقوض الأمن والتنمية في الدولة².

يسعى الانتقال الديمقراطي لمحاربة الحكم المطلق واستئثار الحكام بالسلطة دون غالبية المواطنين، ومنع الاعتداء على حقوق وحريات الأفراد، لهذا فإن الديمقراطية – كنظام حكم – تهدف إلى كفالة الحقوق والحريات الفردية وحماية ممارسة الأفراد لمختلف الحريات، وعلى الأخص الحرية السياسية.

تتطوي هذه الحرية على وضع حد لتدخل الدولة في ممارسة هذه الحقوق والحريات، بحيث تقوم بتنظيمها دون المساس بمضمونها، وتقرير ضمانات معينة لحمايتها ضد أي تعسف أو انتهاك من جانب الحكام، وبعد أن تناولنا بعضاً من تعريفات الديمقراطية بما يخدم دراستنا ومن ثم تناولنا خصائصها نجمل مع سبق من خلال اعتماد مجموعة من المقومات التي تحكم النظام الديمقراطي بصفة عامة:

- الإنسان هو القيمة الأولى في الديمقراطية، وحرياته وحقوقه الأساسية دون اختزال القاعدة التي تقوم عليها.
- العمل بمبدأ المساواة بين الناس في الكرامة والحقوق مثلما تقره المادة الأولى للإعلان العالمي للحقوق الإنسان الصادر سنة 1948.

¹ Ibid, p 42.

² Patrick, Thornberry, Human rights and shaping of loyalties .in: Political loyalty and Nation-State .Michael Waller Andrew Linklater .London: Routledge ,2004,p p 89-104.

- الشعب مصدر السلطات يفوضها ويراقبها من خلال انتخابات حرة عادلة دورية تضمن التداول السلمي.
- مبدأ المواطنة الشاملة الذي يتيح لمكونات المجتمع المساهمة المتساوية والفعّالة في تدبير الصالح العام والالتزام به.
- سيادة القانون بالاحتكام إلى دستور ديمقراطي يتبنى المبادئ السابقة ويجسدها في مؤسسات الدولة، والذي يقر المساواة ويمنع التعسف في استعمال السلطة بإقامة مبدأ سمو الدستور والفصل بين السلطات وضمان استقلال القضاء وحماية الحقوق والحريات العامة.

هذه المقومات تخطو بالدراسة خطوة مهمة باتجاه تجاوز الخلافات حول المفهوم واعتماد تعريف إجرائي يأخذ بها كمؤشرات، فالذي يقيم علاقة بين الحاكم والمحكوم، بين الشعب والدولة مبنية على تداول السلطة السياسية على أساس الأغلبية الانتخابية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر من خلال التنافس الحزبي في إطار احترام حقوق المواطن السياسية منها بالخصوص.

المطلب الثاني: المواطنة الديمقراطية كضمانة للاستدامة الديمقراطية

يرتكز الأساس الفكري لعملية الانتقال الديمقراطي على الفلسفة الحقوقية للنسق الحقوقي العالمي، المؤسس لمبدأ المواطنة الديمقراطية والمسؤولية، ولقد تجلّى ذلك في النقاش المعرفي الذي قدمه المفكر "اندراو لانكلاتير" "ANDREW LINKLATER" في إعادة النظر في مفهوم المواطنة، واعتبرت بمثابة ثورة معرفية في مجال السياسة المقارنة بصفة خاصة والعلاقات الدولية بصفة عامة، وذلك لسببين :

(أ) نقل مركزية الاهتمام من الدولة، نظام سياسي، الاتصال بين النظام السياسي والمجتمع إلى محورية المواطنة.

(ب) جعل المواطنة أكثر ارتباطا بمدى قدرة المواطن في الانتفاع الدائم والمستمر من حقوقه السياسية والمدنية وبقية الحقوق الأخرى¹.

كما أدت المساهمة إلى بناء منطق تصنيف مقارن بين الأنظمة السياسية، انطلاقا من العلاقات التفاعلية بين المواطنين من ناحية والأنظمة التي تحكمهم، بشكل يحدد من خلاله درجة شدة ديمقراطية النظام السياسي في سلم مكون من 144 درجة .

¹ Adrew, Linklater, Critical theory and world politics ,citizenship ,sovereignty and humanity .opcit,pp 15-21.

انطلاقاً من النقاش الذي طرحه المفكر "لانكلايتز"، يمكننا اعتبار المواطن على أنه الإنسان الفرد والعضو الكامل في الدولة الحديثة، والمواطنة على أنها الوضعية القانونية لها، وإن الفرد يقف أمام الدولة كمواطن قبل كونه شيء آخر، وعضويته في الدولة لا تخضع للانتماء الطائفي أو العرقي ولا غيرها من الانتماءات الأخرى، بل هي الأساس القانوني الذي يحدد العلاقة التبادلية بينه وبين الدولة.

المطلب الثالث: تجسيد المواطنة الديمقراطية عماد الانتقال الديمقراطي

الفرع الأول: آليات تجسيد المواطنة

هناك ثلاثة آليات سيكولوجية تحدد درجة مواطنة وولاء الأفراد، وتختلف درجة هيمنة الواحدة على الأخرى، باختلاف المجتمعات ومشارب حضاراتها من ناحية، وطبيعة المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الدولة من جهة أخرى، وهذه الآليات هي:

1. الانصياع (Compliance):

يكون الانصياع مهيمناً في المجتمعات التي تسودها الأنظمة الاستبدادية، التي تمارس القهر والاضطهاد، وتحكم بقبضة حديدية على حياة ومصير أفرادها وجماعاتها، وتكون آلية الانصياع هي السائدة في العلاقة بين الفرد والنظام السياسي، وهذه العلاقة لا تولد إلا تضامناً وهمياً، باعتبارها تقوم على قانون الغاب الطرف القوي (النظام السياسي) يفرض منطقه على الطرف الضعيف (الفرد).

فالفرد في هذه الآلية يستقبل هذا الواقع خوفاً من جور النظام وطمعاً من مكافئة قد يمنحها له النظام المستبد مقابل انصياعه له، وهذه الآلية عرضة للزوال لأنه مهما طال الاستبداد فإنه سيأتي اليوم الذي ينجلي فيه والتاريخ أكد ذلك في أكثر من مرة¹.

2. التماهي (Identification):

لقد حولت التسلطية المؤسسات الاجتماعية إلى تضامنيات (جماعة أو قوة تعبر عن نفسها تضامنياً من خلال قادة تعترف بهم الدولة)، وفي ظل عقلية الدولة التسلطية أصبحت وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع، وهو الأمر الذي أنتج التعارض مع الارتباطات الطبيعية للأفراد، بين ولاءاتهم العرقية والدينية والقومية، وولائهم للدولة، وهو الذي ينعكس على استقرار الدولة، مما أنتج شرخاً بين الحدود السياسية للدولة والشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية واحدة، والحدود المرتبطة على أسس عرقية أو دينية أو قومية.

¹ مسعود موسى، الربضي، "اثر العولمة في المواطنة"، عمان: المجلة العربية للعلوم السياسية، 2007، ص 121.

هذا الأمر هو الذي جعل من الفرد أو المواطن لا يتحرر من شبكة العلاقات التقليدية التي تنفي وجوده المستقل بعيدا عن الأطر التي تحددها له هذه العلاقات وتتعامل معه المؤسسات الدولة بالمنطق نفسه، أي باعتباره عضوا في قبيلة أو عشيرة أو طائفة¹.

هذه الآلية طغت عليها طابع القيم الاجتماعية المستمدة من القبيلة والعشيرة وما زاد من خطرها هو احتضان الدولة لهذا التصور الهدام، وجعلها من منطق شراء السلم المجتمعي ما بين الطوائف والعشائر مشكلة للدولة القطرية كأساس لبناء مبدأ المواطنة، وهو ما جعل هذا الأخير يفقد مدلوله مع بروز مظاهر الإقصاء والتهميش على أساس عرقي أو ديني أو قومي، وتصبح حينئذ المواطنة والانتماء في جوهرها خداعا لأبناء الوطن لأنها تستمد شرعيتها من قبائل معينة يكون لها نفوذ في مؤسسات الدولة.

3. الاستبطان (Internalizing) :

تنطلق هذه الآلية من منطق إرشاد رغبة الداخل وذلك بالقيام بالفعل الصائب، مما جعلها الآلية المهيمنة فيما يتعلق بالمواطنة الحقيقية، وفي هذه الآلية تكون العلاقة بين الفرد المواطن والنظام السياسي علاقة أفقية، وهو مؤشر المولد للتضامن الحقيقي، مما يسمح بديمومة واستمرارية الانتماء والولاء الوطنيين عكس المواطنة التي تشكل عبر الانصياع والتماهي.

وباعتبار المواطن يخضع إلى الدولة القطرية عبر منطق الثقة المتبادلة، مما يسمح من تقوية الولاء والانتماء للدولة و التباهي بالانتماء إلى هوية ما، وبالتالي يسمح ذلك إلى تقوية نفسية المواطن إلى خدمة الكيان الوطني الذي يعيش في كنفه، وإطلاق قواه الإبداعية وشحذ حسه الإنساني وتفعيل نزعتة إلى احترام الآخرين، وهو الأمر الذي ينتج الانسجام والتضامن الاجتماعيين وبناء الصرح التنموي في الدولة.

الفرع الثاني: أنواع المواطنة

اتخذت المواطنة عبر المراحل التاريخية المختلفة مجموعة من الأشكال وهي :

1. المواطنة التقليدية : وهي المواطنة المبنية على الخصوصية الثقافية، فالمجتمعات تتمتع بالخصوصية الثقافية التي أصبحت تتعارض مع الثقافة العالمية التي تسعى القوى المهيمنة على النظام الدولي إلى تسويقها بحجة أنها تصل لكل المجتمعات باختلاف مشارب حضاراتهم وعليه فإن محاولة عولمة المواطنة من خلال نفي وإقصاء الآخر، وتنميط الثقافة وطمس خصوصيته الثقافية، أحدثت ردت فعل عكسية تمثلت بعودة الهوية القومية أو العرقية، أو الدينية والتعبير عنها، ومحاولة رد الاعتبار للذات

¹ ثناء، فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 365.

خوفا من الاندثار، ولكن ذلك على حساب الدولة الوطنية نفسها، في سبيل إنشاء كيان سياسي جديد على أسس ثقافية عرقية أو طائفية، حيث سيكون للقيم التقليدية، دور كبير في تحديد أدوار هذه الجهات وسلوكياتها.

2. المواطنة الدستورية : وهي المواطنة المرتبطة بجواز سفر وما يترتب عليه من حقوق وواجبات ليس أكثر مما أنتج تعدد ولاء للأفراد داخل الدولة ولم يصبح الولاء مرتبطا بالهوية القومية بل مرتبطا بالولاء الدستوري أو المواطنة مرادفة للجنسية، كما هو الحال في القوانين والمواثيق الدولية.

3. المواطنة العالمية : وهي المواطنة المبنية على الاهتمام والولاء للهم العالمي والمشكلات التي يتخبط فيها المجتمع الدولي، فالمتغيرات الدولية فرضت نمطا جديدا للتعاون والتفاعل مما استوجب مفهوما جديدا للمواطنة تتجاوز وتتعدى الاختلافات التاريخية والخصوصيات الثقافية، هذه المواطنة هي الطبيعة والهوية الإنسانية فهموم العالم بحاجة إلى توحيد الجهود بين كافة وعامة أشخاص القانون الدولي خدمة للإنسانية ومستقبلها، وهذه المواطنة لن تتجسد إلا باحترام حقوق الإنسان، وجعل الإنسان يقوم بواجباته كعنصر نفعي مع ضرورة قيام الجماعة الدولية بالمسؤوليات التي وجدت لأجلها¹.

4. المواطنة الثقافية : وتعني حق الجماعات الفرعية والأقليات في الاحتفاظ بهويتهم الثقافية ودمجها في الثقافة العامة الرسمية السائدة في الدولة، وأن يترتب على ذلك المشاركة الإيجابية في مختلف أنشطة الحياة، والالتزام بالقوانين والقواعد الأساسية المنظمة للحياة العامة في الدولة، وهو الأمر الذي يقبل الدولة وجود هذه الجماعات المتميزة ثقافيا، والاعتراف بحقها في الاحتفاظ بمقومات ثقافتها الخاصة، كما يجب التفريق بين المواطنة السياسية التي يخضع لها جميع الأفراد في المجتمع، والمواطنة الثقافية التي تميز الجماعات الفرعية الموجودة داخل المجتمع من الثقافة العامة .

فالمواطنة الثقافية تقتضي وتستوجب وجود ثقافة الاحترام والقبول المتماثل والمتبادل بين أفراد المجتمع الواحد دون إقصاء لأي شريحة، ودون إعطاء أهمية للمشارب الحضارية المختلفة لفئات المجتمع، وتهدف المواطنة الثقافية إلى بناء الانسجام الاجتماعي داخل الدولة.

من خلال ما سبق نستخلص أن منطق المواطنة الديمقراطية الذي حدثه الفيلسوف الألماني هابرماس يسعى إلى تحقيق التوازن وذلك بتقديس النسق الحقوقي الذي انبثق عن برنامج عمل فينا 1993، الذي أقر بعالمية حقوق الإنسان غير القابلة لا للتجزئة ولا للاستثناء ولا للامتناع، ولكن بالمقابل فهو منطق يعظم الواجب، باعتباره أساس التحلي بالمسؤولية في أبجديات التعامل الاجتماعي.

¹ Adrew, Linklater, opcit ,pp 109-110 .

وبناء على ذلك، فالمواطنة الديمقراطية هي مسار اندماج لتطلعات المواطنين لتحقيق أكبر قدر ممكن من حاجاتهم الأساسية وإلغاء هاجس الأنظمة السياسية في الحفاظ على الاستقرار وتحقيق أكبر قدر من العقلانية الاقتصادية والتسيرية، فالمواطنة الديمقراطية من هذا المنظور تجعل من النظام السياسي أداة مجتمعية لتحقيق الصالح العام و الخدمة العامة داخليا و الدفاع عن المصالح الوطنية خارجيا حسب منطق سياسي مجتمعي توافقي وتفاعلي¹.

إن مبدأ المواطنة يشكل العمود الفقري لمنطق بناء عملية الانتقال الديمقراطي، إذ أنه يعبر على ثنائية الحق والواجب من جهة، وتعظيمها لدور المواطنين في تشييد حاضر ومستقبل الدولة من ناحية أخرى، فالمواطنة الديمقراطية المسؤولة كطرح معياري مركب ومعقد رافض لفكرة الدمار ومقدس لفكرة البناء المجتمعي، انطلاقا من مبدأ تبجيل الكرامة الإنسانية والحفاظ عليها، فهو تصور ايجابي لأسس الدولة الحديثة القوية الحاضنة لآمال وطموحات مواطنها، بالإضافة إلى ذلك فإن المواطنة الديمقراطية تشكل محور وعصب الانتقال الديمقراطي الحقيقي لأنها المنبر الراشد الذي يستوي فيه الحق والواجب.

خاتمة :

أدت الديمقراطية التشاركية دورا كبيرا في بناء عملية الانتقال الديمقراطي، مما اثر ايجابيا على تفعيل مبدأ حقوق الإنسان في الدولة الحديثة العهد بالديمقراطية، وذلك من خلال تكريس منطق العدالة الانتقالية والتمكين الحقوقي، مما أنتج مؤشرات الانتقال الديمقراطي السلس المنتج للترسيخ الديمقراطي.

ولقد خلصت الدراسة إلى إثبات الفرضيتين اللتان اختبرناهما ، حيث أثبتت أن الانتشار الايجابي للفعل التواصل بالآلية الديمقراطية التشاركية التحاورية، ساهم في الانتقال الديمقراطي السلس لنظام الحكم، في حين تأكد أن التمكين الحقوقي كنتيجة فعلية وعملية للديمقراطية التشاركية التحاورية، عززت وطورت الحس المدني والوطني لدى المواطنين ورسخ قواعد المواطنة الديمقراطية.

لقد ساهمت كل من الديمقراطية التشاركية والتمكين الحقوقي في بلورت وتفسير آليات الانتقال الديمقراطي انطلاقا من نظرة نقدية ثاقبة، بالرغم أن الأولى اهتمت بالتواصل العقلاني بين الهوية والخصوصية المجتمعية للمواطنين، والثانية اهتمت بتفعيل النسق الحقوقي العالمي الذي يسمح ببناء المواطنة الديمقراطية المسؤولة، إلا أنهما يتفقان في غاية الطرح ألا وهي بناء ديمقراطية تشاركية وتوافقية تأخذ بعين الاعتبار الكيان الإنساني الذي يغذى بالحس المدني، ومنه فإن بناء انتقال ديمقراطي سلمي وسلس، يعود بالفائدة على المجتمع وسيقوي من

¹ السيد ، يسين، المواطنة في زمن العولمة، القاهرة : المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، 2002، ص ص 21-22.

روابط الانتماء الوطني على حساب الانتماء لهوية الأقلية خدمة للصالح العام، وتعزيزا لمنطق الدولة الوطنية الحاضنة لآمال وطموحات شعبها.

كما خلصت الدراسات إلى مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

1. يجب الالتزام بالديمقراطية التشاركية أثناء عملية الانتقال الديمقراطي، لأن الفعل التواصلي والمشاركاتي هو عصب تذويب الخلافات وتقريب الرؤى ووجهات النظر حول طبيعة النظام الديمقراطي الذي تتبعه الدولة بعد الخروج من النظام الشمولي.
 2. ضرورة تكييف عملية الانتقال الديمقراطي لخصوصيات وهوية المجتمع، مع مراعاة اختلاف المشارب الحضارية لشعبها.
 3. العمل على تكريس العدالة الانتقالية، وفلسفة التمكين الحقوقي في عملية الانتقال الديمقراطي، تجنباً لفكرة الإقصاء، والأكثر من ذلك بناء عدالة اجتماعية وقانونية تكون بمثابة الضمانة الأساسية للمشروع الديمقراطي.
- ويمكن الإدلاء في الأخير أن مسار الانتقال الديمقراطي السلس هو الذي سيؤسس لعملية الانتقال الديمقراطي المبنية على الكل المشاركون الضامن لإنتاج تمكين حقوقي، وترسيخ دولة المواطنة الشاملة لكل المواطنين باختلاف مشاربهم الحضارية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ) الكتب:

1. التريكي، فتحي، رشيدة التريكي، فلسفة الحداثة، بيروت: مركز الإنماء القومي، 1992.
2. الكواري، علي خليفة، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، بيروت: مركز الدراسات العربية، 2000.

3. افاية، محمد نورالدين، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة : نموذج هابرماس، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1991.
 4. فؤاد عبد الله، ثناء، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
 5. كريب، أيان، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس، تر: محمد حسين غلوم . الكويت: علم المعرفة، 1999 .
 6. هنتجتون، صامويل، دراسة الموجة الثالثة " التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين "، ترجمة د. عبد الوهاب علوب، بيروت: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، 1991.
 7. هنري، جوردن، "السلوك الديمقراطي"، في :العلاقات الإنسانية الديمقراطية ،تر:إبراهيم حافظ. القاهرة :المكتبة الانجلوسكسونية، 1964.
 8. يسين، السيد، المواطنة في زمن العولمة . القاهرة : المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، 2002 .
- (ب) المقالات:

1. البوشي، شريف حسن، الانتقال الديمقراطي الأسس والآليات، مجلة دراسات سياسية، أكتوبر 2019.
2. المخادمة، سليمان خالد، "نقد ماركس هوركهايمر للايدولوجيا". الكويت :المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع 70، 2003.
3. عابدين، السيد صدقي، " تحليل العلاقات الدولية من منظور بنائي". جامعة القاهرة : مجلة النهضة، ع1، اكتوبر 1999.
4. كورش، عمر، " يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية ".بيروت :مجلة المستقبل، ص 20، جويلية 2005.
5. ماضي، عبد الفتاح، " مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية"، في: على خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص ص. 31- 83.
6. موسى الربضي، مسعود، "أثر العولمة في المواطنة"، عمان: المجلة العربية للعلوم السياسية، 2007.

7. مساعيد، فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية "نماذج مختارة"، دفاتر السياسة والقانون، أبريل 2011.

(ت) المواقع الالكترونية:

1. توفيق إبراهيم، حسنين، الانتقال الديمقراطي: الأطر والآليات: متحصل عليه من الموقع : <https://bit.ly/3th3QcG>.

2. عفيفة، المناعي، العدالة الانتقالية في تونس: المسار المنقوص، ورقة بحثية مقدمة لمبادرة الإصلاح العربي، 2013، متحصل عليه من الموقع: <https://www.arab-reform.net>

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

A) Books :

- 1) Lanklater ,Andrew, **The changing contours of critical international relations theory** .in: Richard wy jones, **Critical theory and world politics** .London: Rotledge, 2004.
- 2) Linklater ,Adrew, **Critical theory and world politics, citizenship, sovereignty and humanity** .London: Routledge, 2007.
- 3) M.scott, Gregory ,**political sciences, foundations for a fifth millennium**, new jersey: prentice upper saddle river, 1997, p63.
- 4) Rawls , John, **Théorie de la justice**. trad :Catherine Audard .Paris: édition du seuil,1997, p29.
- 5) Thornberry , Patrick, **Human rights and shaping of loyalties** .in: **Political loyalty and Nation-State**. Michael Waller Andrew Linklater.London: Routledge, 2004.
- 6) P. Huntington, Samuel, **The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century**, University of Oklahoma Press, Norman,1991.
- 7) Wendet, Alexander, **social theory of international politics**. London: oup, 2007.

B) Articles:



- Tanasescu Elena ,Simina, **La juridiction constitutionnelle, gardienne des droits dans la transition démocratique**, séminaire international (processus constitutionnels et processus démocratiques) .Marrakech,le :29/30 Mars 2012.